

الخصوصية الفلسفية لعلم الاجتماع السياسي

د. جيلاتي كوبيبي معاشو

قسم العلوم الاجتماعية - جامعة معسكر

الملخص:

قد لا يبدو لنا للوهلة الأولى ذلك التداخل الكبير الموجود بين علم الاجتماع من حيث ميلاده وتأسيسه، ومن ثم من حيث انصهاره كعلم يرتبط بالمنهج، وبين تلك المعرفة السياسية التي تتكئ على جذور فلسفية أبعد بكثير وأسبق من ذلك المد اليوناني للفكر الإنساني. ووقفاً على هذا الترابط اليبستيمولوجي نحاول التطرق لبعض المحطات الكرونولوجية في مسار الفكر الفلسفي في أبعاده الاجتماعية بصفة عامة، والسياسية على وجه الخصوص.

لقد كان منتصف القرن التاسع عشر فترة الدعوة إلى معرفة العلمية للظواهر الاجتماعية بما في ذلك الظواهر السياسية، فالدراسات في علم الاجتماع تقوم منذ تأكيد كونت على ذلك على أساس موضوعي، وتأخذ بالمنهج العلمي سبيلاً للمعرفة، ويعتبر كونت استقراً من خلال دعوته إلى ملاحظة الظواهر واكتشاف القوانين ورفضه الأنساق الميتافيزيقية للفلاسفة والطريقة الجردة للاقتصاد والتي ما هي في الأصل إلا افتراضات استنباطية، فمعرفة الظواهر وحدها القادرة على الكشف عن خصوصيتها (بن محمد خواجة عبد العزيز، 2007، 50)، لذلك يبدو ومنذ الوهلة الأولى بأن الوضعية في جملتها تحقيقه وتحقيقه وفي إطار الشيئية يريد أن يجعل منها دور كايم المرأة العاكسة للكون (J. Lacroix, 51) وقد تسلطت هذه النزعة العلمية الحادة تسلطت على علماء الاجتماع منذ البدء بقصد تأكيد وجود واستقلال هذا العلم، وقد بلغ من أثر ذلك إعلان دور كايم عن ضرورة

النظر إلى العوامل الاجتماعية وكأنها أشياء، يستهدف بهذه المبالغة التقيد بالمنهج العلمي على الرغم من أن هذه الظواهر الاجتماعية تمثل في ثناياها ما لا يمكن اعتباره من قبيل الأشياء مثل الفكر والقيم. وتنبع هذه المناهج ذات الأصول الفلسفية والاجتماعية من موقف فكري حول تصورنا للعالم الذي يحيط بنا، ومحاولة تحليل أنظمتها وظواهره من وجهة نظر معينة (حامد خالد، 2008، 33).

* صفوة القول أن ظهور علم الاجتماع وارتباطه منذ ميلاده بالمنهج العلمي، ترتب عليهما تأكيد الاعتقاد بإمكانية المعرفة السياسية العلمية، بل لقد قام بذلك فعلا علماء الاجتماع منذ أن ساد الاعتقاد بأن علم الاجتماع علم يشمل كل ما هو اجتماعي سواء كان سياسيا أو غيره.

إن مجال التخصص بدأ في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، وكل جديد في هذا العالم يحمل معه توجهها خاصا بمختصيه، لذلك نقول هل يمكن أن نتصور سوسيولوجيا مبدعا لا يرغب في أن يكون رائد مدرسة جديدة، وهل من وسيلة ما توجد دون تأسيس فرع في علم الاجتماع، فالاختلاف في التوجهات السوسيولوجية لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهله نظرا لأن التوجه المعرفي في حد ذاته يحاول الابتعاد عن فضاء العموميات ليهتم بمواضيع أكثر تحديدا لذلك فإن الاختصاص والمختصين في هذا العام يبحثون عن تقنيات مناسبة لمجال البحث، إنه من غير الخطأ أن نعتبر تأثير الإيديولوجيات وتدخلها هو لبناء فرع مستقل في علم الاجتماع.

ولعل أهم مثال لذلك هو علم اجتماع العمل الذي ظهر بالولايات المتحدة الأمريكية جراء بعض التجارب المستخرجة من العلاقات الاجتماعية داخل المؤسسة لمواجهة المد الأيدولوجي المتعلق بالماركسية، المهم أن تعدد التوجه الاختصاصي هو للبحث عن علم شامل للإنسان، ولكن ذلك أدى إلى صعوبة كبيرة متعلقة بتعدد الشخصيات التي تخدم كلية علم الاجتماع ولتحقيق ذلك طرحت صعوبات مختلفة منهجية وابستمولوجية، فعلماء اجتماع الفراغ يتحاورون بصعوبة كبيرة جدا مع علماء الدين، فالتقسيمات بين التخصصات المختلفة في علم الاجتماع موجودة وهي مماثلة لتلك التي نجدتها عند علماء التاريخ وعلماء النفس، ونتاجا لهذا الحوار ذي الجوانب السلبية والإيجابية أسس دور كايم إطارا تفسيريا جديدا أصبح يعرف

فيما بعد بنزعة الإسناد أو الإرجاع إلى الجماعة وهي النزعة التي تعني أن الحقيقة الاجتماعية مفسرة لذاتها (ليلة علي: 1991، 231).

ومن بين التخصصات في علم الاجتماع يمكننا أن نذكر علم الاجتماع الفن، علم اجتماع الأدب، علم اجتماع الموسيقى، علم اجتماع الحرب de la guerre polémologie، علم اجتماع السلم venologie، علم الاجتماع السياسي politologie، علم الاجتماع الحضري politologie، علم اجتماع العمل، علم اجتماع الحق الاجتماعي، علم اجتماع الحقوق أو القانون، علم اجتماع العدالة، علم اجتماع المهن professions، علم اجتماع وسائل الاتصال القاعدي، علم اجتماع الديانات، علم اجتماع الشباب، علم اجتماع الشيخوخة Sociologie de l'automobile-vieillesse-gertontologie sociale علم اجتماع الجنس، علم اجتماع العائلة، علم اجتماع الفراغ، علم الاجتماع الريفي، علم اجتماع التنمية علم اجتماع التربية، علم اجتماع السينما، علم اجتماع الرياضة، وأنواع أخرى لعلم الاجتماع في مجالات مختلفة.

ويذهب بعض علماء الاجتماع إلى أن التقسيمات الجغرافية والتاريخية في العالم هي كذلك تخصصات جزئية أخرى في علم الاجتماع، كعلم اجتماع العالم الإسلامي، علم اجتماع العالم الصهيوني، علم اجتماع بريطانيا de la britagne، علم اجتماع الألزاس de l'ALSACE، والاختيار بهذا الشكل هنا في التخصصات هو غير محدود لذلك ذكرنا جملة من التخصصات التي تبدو لنا مهمة.

يبقى أن نقول أنه ينقصنا فقط أن نذكر علم الاجتماع لعلم الاجتماع.

تنحصر كل هاته الاهتمامات فيما يسمى بالسوسيولوجية النسقية التي تدرس المجتمع في عمومها قصد اكتشاف المحرك الاجتماعي له ويكون موضوعها العلاقات الاجتماعية وأشكال التجمعات وهناك السوسيولوجية التاريخية التي تهتم بالتطور التاريخي للمجتمعات (بن محمد خواجه عبد العزيز، 2007، 50).

ومن بين التخصصات التي اخترتها للشرح والتوضيح:

علم الاجتماع السياسي: أولا معروف أن علم السياسة يرجع إلى أفلاطون، هذا إذا لم يكن يرجع إلى هو رابي أو إلى أحد المستشارين للإمبراطورية العليا في عهد فرعون، ومن هنا نقول أن الناس لا يستطيعون البقاء دون التفكير في كيفية

تفسير مجتمعاتهم بمعنى كيفية الحكم فيها، فالفكر السياسي يلزم التجمع الإنساني ويزامنه.

لقد ارتبط علم السياسة بالمدرسة الحرة للعلوم الواقعة بشارع القديس غيوم التي تهتم بالظواهر السياسية ولأنها متعددة في ميادين المعرفة كانت تدرس التاريخ السياسي والدبلوماسي والجغرافية البشرية والقانون الدستوري... إلخ، ويعتبر علم الاجتماع آخر وافد على العلوم الإنسانية بحيث لم يكن يهتم بالظواهر السياسية خاصة وأنه بقي يتردد بين تصور يتناول الظواهر في شموليتها حسب غورفيتش Gurvitch، وبين تصور جزئي يقتصر على دراسة الجماعات الخاصة المحدودة (بيار كوت ج؛ بيار مونيي جان: 1972، 8).

إن علم السياسة يهتم بدراسة الأنظمة السياسية، مختلف الدساتير، الأشكال المتعددة للحكم، بينما علم الاجتماع السياسي يبحث عن توضيح دوايب النسق السياسي، أو بعبارة أخرى استخلاص قواعد الحكم، لذلك فهو يتأثر بمصدره غير الطبيعيين اللذان هما التاريخ والقانون والواقعة السياسية كانت في البداية تتم في أيطار التاريخ بالحكام، ولم تبدأ النظرة الكلية أي علم الاجتماع السياسي إلا بإسنادها إلى إطارها الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي، أي بعد الثلاثينيات من هذا القرن بجامعة الصربون أو بالأحرى فإن ظهور هذا الفرع بطريقة متطورة كان بالولايات المتحدة الأمريكية قبل أن يعممها DUVERGER MAURICE بفرنسا في الخمسينيات ليصبح هذا التخصص متميزا.

إن السياسة عموما هي حركة اجتماعية، والظواهر السياسية كالانتخاب والاستحواد على السلطة والمعارضة ومواجهة بعض أنظمة الحكم هي ظواهر اجتماعية، فالمشكل الأساسي في علم الاجتماع السياسي إذن يتمثل في العلاقة الموجودة بين السياسة والمجتمع، هذه العلاقة ليست حكرًا على المجتمعات المتطورة حسب جورج بالوندي BALONDIE، الذي يرى في كتابه الأنثروبولوجية السياسية أن كل المجتمعات بمختلف أشكالها منتجة للسياسة، وهي معرضة كلية للتغيرات في التاريخ.

إذا تأملنا في السياسة نجد بأنها أولا وقبل كل شيء نشاطا اجتماعيا إذ أن الحدث السياسي إنما هو حدث اجتماعي، وعليه فإن علم الاجتماع السياسي هو

بالدرجة الأولى علم اجتماع قبل أن يكون سياسيا (بيار كوت ج - بيار موني جان، 1972، 09).

أما الأنثروبولوجيا السياسية عند بالوندي تهتم خاصة بالمجتمعات الغير غربية حيث يبحث عن تأسيس نظرية عامة عن السياسة وهذا ما يأخذنا إلى قراءة سياسية جديدة لمجتمعنا.

في إطار هذه القراءة للعلاقة بين السياسة والمجتمع، يشترط علماء اجتماع السياسة مبدأ الاستقلالية النسبية للنسق السياسي عن النسق الاجتماعي العام، تماما مثل بعض الأنساق الأخرى كنسق التعليم، نسق المودة... الخ.

هناك دراسات عديدة لم تتناول النسق السياسي بطريقة شاملة، وإنما بشكل يعتمد توظيف المجموعات الضاغطة لطبقات الناحيين... الخ، أما فيما يتعلق بالمنهج المستعملة فهي متنوعة كمنهج التحليل النسقي لصاحبه ESTON الذي يقف على النسق السياسي ومحيطه في إطار حلقة تأويلية متعلقة بمنهج التحليل الوظيفي، الذي استعمل بكثرة في دراسة الظواهر السياسية من طرف صاحبه ALMOND الذي يعتبر أن كل نسق سياسي يشتمل على وظائف قاعدية تستجيب إلى متطلبات وظيفية، ويقسم ALMOND الوظائف إلى ثلاثة أصناف الأولى يرجعها إلى قدرات النسق المتعلقة بالعلاقات بينه وبين محيطه، أي ذلك الشكل الذي ينبعث من المواطنين متجليا في السلطات التقليدية الثلاث أي التشريعية، التنفيذية القضائية، الصنف الثاني هو تلك الوظائف المتمثلة في التغيير السياسي الذي يمس النسق ويغذيه لإنتاج مساره، أما الصنف الثالث فهو وظائف البقاء وتكييف النسق حيث أن بقاءه يتطلب ضرورة إدماجه مع التغيرات الحاصلة مع المحيط، فالانتقال من نسق برلماني إلى نسق رئاسي يستدعي تكييف الوزراء.

إن تغير بنية الحكم تتوافق دائما مع تغير التوظيف في المجال السياسي، يستعمل التحليل الوظيفي خصوصا في دراسة الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة كالنقابات UNIOUSPATRONALES اتحادات أرباب العمل فالجماعات المختلفة في هذا المجال تمارس ضغطها لتحرير محضر القضاء، وفي هذا الإطار فإن الجماعة الحاكمة وعبر الاتفاق الاجتماعي ما هي إلا جماعة ضاغطة من الجماعات الأخرى، ومن هنا فالنسق لا يخضع للتحليل في حد ذاته وإنما في علاقته بوسطه أي

في علاقاته مع أنساق أخرى محيطة به وهي علاقات قد تكون أفقية أو عمودية عندما يكون النسق محتويا على أنساق فرعية تشكل في حد ذاتها أسقا كاملة (بيار كوت ج - بيار مونيي جان، 1972، 07).

إضافة إلى كل ذلك فإن علم الاجتماع الانتخابي الذي أصبح تابعا لعلم الاجتماع السياسي مع أندري سيغفريد André Siegfried بفرنسا استدعى مناهج ذات طابع إحصائي يتكئ على نتائج الانتخاب إضافة إلى الدور الذي يلعبه تغير التشكيلة الاجتماعية بعد الانتخاب، هنالك كذلك دور وسائل الإعلام خاصة التلفزيون عند إدراجه لمواجهة ثنائية لشخصيات سياسية معروفة.

تمثل دراسات الرأي العام الناجمة عن علم الاجتماع الانتخابي فرعاً مهماً في علم الاجتماع السياسي، لكن هل يمكن إدراج الدراسات الخاصة بالبيروقراطية إلى علم الاجتماع السياسي؟ يفضل بعض المفكرين إدراجها لعلم اجتماع التنظيم ومن ثم فإن تقسيمات علم الاجتماع هي على وثيقة بالنوايا الايديولوجية المختلفة. وقد بينت الدراسات النظرية عن الدولة كيفية ارتباط مفهوم البيروقراطية بمفهوم الإقطاعية في بعده التاريخي وبينت من جهة أخرى كيف تمت استعارة البنية التحتية والبنية الفوقية، لأن الإقطاعية المعرفة بطريقة محددة جدا هي التي تبدو في ماركس بمثابة المتغير الأساسي في تكوين نمط خاص للدولة، فيرى ماركس أن متغيرا اجتماعيا سياسيا هو الذي يحدد طبيعة الدولة، لا علاقات الإنتاج لوحدها، فغياب الماضي الإقطاعي في الولايات المتحدة أدى إلى خضوع الدولة إلى للمجتمع المدني وبالتالي إلى البرجوازية وبالعكس لا يفسر الماضي الإقطاعي في بروسيا حقيقة أنه لم يكن بوسع الدولة أن تصبح أداة بيد البرجوازية فحسب، بل يفسر أيضا "توقها إلى الاستقلال" (برتران بادى وبيار بيير نبون: 2001، ص 7).

وقد يبدو لنا أن البيروقراطية كظاهرة ترتبط أكثر بممارسة السلطة في مجتمعنا، ومن بين الأضرار البارزة في عصرنا نذكر من بينها تضخم المكاتب، تعدد مستويات القرار، امتداد القاعدة الإدارية إلى مجالات الحق العمومي، أو قانون العقوبات عدوى التواصل بين المسؤولين والإدارة بواسطة خطاب مميز يخضع لمنطق خاص.

فالظاهرة البيروقراطية تمتلك تاريخاً طويلاً يعود تواجدها إلى تأسيس أنظمة مركزية كما بفرنسا في عهد لويس الرابع عشر، النمسا والمجر مع ماري تيرس La Russie de la grande Catherine MARIE TH2R2SE. وكنموذج على ذلك فإن الدولة قاطبة إنبتت في فرنسا على مر تاريخ المجتمع بأنها النموذج المثالي للدولة لكن سياق التمايز والمأسسة مع مجتمعات أخرى لم يبلغ أبداً هذا البعد. ما إن وفقت أن تصبح مطلقة أي الدولة في فرنسا حتى تمكنت بطريقة ما من الحفاظ على هذا الموقع الذي يؤمن لها سلطة عليا فمن مرحلة لأخرى من الثورة الفرنسية مثلاً إلى نابليون الثالث والنظام الديقولي وسعت الدولة سيطرتها باستمرار على المجتمع المدني واستقلت لتشكل حيزاً مغلقاً وآلة إدارية ضخمة صالحة للسيطرة على جميع الأطراف (برتران بادى وبيار بيير نبون: 2001، ص 100).

إن هذه الظاهرة السياسية امتدت في عصرنا الحاضر إلى مجالات أخرى ليست لها علاقة مباشرة بنظام الحكم، كالمؤسسات الصناعية الكبيرة والجامعات والتنظيمات الثقافية، ومما زاد الإشكال تعقيداً هو أن بعض الديمقراطيات الشعبية أو الإمبراطوريات المركزة لا تولي الأمر اهتماماً، مما فصح المجال أمام الظاهرة للتوسع بشكل كبير. ماكس فيبر يرى بأن البيروقراطية هي التعبير العقلاني في تسيير المجتمعات المركبة في عصرنا أما ميشال كروزي MICHEL CROZIER وللتبسيط فإنه يكشف عن ذلك التعطيل الناتج عن غياب المراقبة الكافية لأنساق التسيير، التي أصبحت لا تهتم إلا بوظيفتها وتطورها. إن مصطلح التعطيل هنا عكس التوظيف وهو خطير من حيث الدلالة، حيث يجعلنا نعتقد أن البيروقراطية ما هي إلا نتاج مرضي للإدارة المعاصرة، ولهدف الأجرأة وقد نعتد على بعض المقاطع الخاصة منها والضارة في نفس الوقت، فالأهداف والقواعد الأساسية التي تستند إلى الإدارة المعاصرة هي ليست عرضة للنقد، ومن هنا فالنقد الاستثنائي لهذا الإشكال يرى في البيروقراطية مقعداً لنظام حكم شمولي معاد للديمقراطية النزيهة التي تستعمل روحها النظامية السامية في مراقبة المواطن مراقبة تواصلية، فالعقلانية البيروقراطية هي عقلانية خاطئة تجعل الإنسان آلياً ومبرمجاً من خلال نظام لا يستطيع أن يتفوق عليه ويؤثر فيه، عالم الاجتماع الأمريكي غوفمان Goffman في مؤلفه Asiles المنفى يتطرق إلى نظام المؤسسات الشمولية التي تمارس على الأفراد عملية تسوية

لأدوار داخل هذه المؤسسات مثل حالة السجون، معاهد الطب النفسي مؤسسة الجيش المدارس اعتبار على أنها مخيمات للتركيز وقد بين لنا التاريخ أن الأفراد داخل هذه المؤسسات الأكثر شمولية يحملون نزعة ثورية عندما يتعلق الأمر بمعارضة ذوي النزعة التعطيلية.

المراجع:

1. عبد العزيز بن محمد (2007): علم الاجتماع المعاصر - من الجذور إلى الحرب العالمية الثانية، دارا لنزاهة الألباب.
2. جان بياركوت - جان بيار مونيي (1972): من أجل علم الاجتماع سياسي، ترجمة: محمد هناء، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
3. خالد حامد (2008): منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، جسور للنشر والتوزيع.
4. علي ليلة (1991): النظرية الاجتماعية المعاصرة دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع "الأنساق الكلاسيكية"، ط3، القاهرة دار المعارف.
5. برتران بادى وبيار بيرنيوم (2001): سوسيولوجيا الدولة، ترجمة: جوزيف عبد الله وجورج أبى صالح، لبنان، مركز الإنماء القومي.
6. Jean Lacroix (1956): La sociologie D'Auguste conte. France: Presse universitaires.